# أهمية الإحصاءات الرسمية ومجالات استخدامها في العمل

تعتبر البيانات والمعلومات الاحصائية أحد أهم أدوات صناعة القرار لمتخذي القرارات في الوقت الحالي في كثير من الدول المتقدمة والنامية، حيث يعتمد صناع القرار بشكل أساس ي على معلومات صحيحة ودقيقة تساعدهم على اتخاذ القرارات المدروسة والمستندة على الحقائق، وتكون بمثابة انعكاس للواقع للجهة والبيئة المحيطة، والتي بدورها تنعكس على السياسات العامة والخطط المؤسسية .ويساهم توفر الإحصاءات الرسمية الصحيحة والمحدثة في الحد من التخبط الإداري وعدم التوازن واتخاذ القرارات العشوائية والتي قد تنطوي على مخاطر عدة، ولذلك يعد وجود مصادر مستدامة لقواعد البيانات والمعلومات أحد أهم الموارد المؤسسية التي تعتمد عليها عدد من العمليات الإدارية كالتخطيط والرقابة والتقييم.

ومن الجدير بالذكر ان وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية تعتبر من الجهات التي تتولى تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في مجالات عدة: مجال التنمية الإدارية والتدريب، مجال العمل، ومجال الشؤون الاجتماعية، وتساهم بصورة فعالة في دفع عجلة التنمية بالدولة.

وتسعى الوزارة لخلق سوق عمل تنافسي يمكّن كافة سكان دولة قطر من المشاركة في التنمية وبناء مجتمع مزدهر، يلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة، وزيادة معدلات الإنتاج والنمو تحقيقا لموجهات التنمية المستدامة. وحيث أن مجالات عمل وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية تعتبر من المجالات الهامة والنشطة بالدولة، والتي تتأثر بعدد من المؤثرات الخارجية التي تعزز بدورها من مستوى التغيير النمطي السريع الذي يطرأعلى مجالات عمل الوزارة، مما يشكل تحديا للمنظومة الإدارية بالوزارة، التي تعمل جاهده في سبيل تصميمآليات ووسائل للمتابعة والتحكم بهذه التغييرات.

وعليه اهتمت الوزارة بتطوير الأنظمة والبرامج وقواعد بياناتها وربطها مع الجهات المركزية بالدولة، لتوفير البيانات والتقارير الإحصائية الدقيقة لكافة مجالات عملها، حيث تعتمد الوزارة على البيانات الإحصائية في إعداد الخطط الاستراتيجية والتنفيذية وتحديد الأهداف ومؤشرات الأداء تماشيا مع رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية 2018-2022. كما تقوم بمتابعة أداء الوحدات الإدارية المختلفة وقياس مدى تحقق الأهداف، وعقد المقارنات بين البيانات الدورية و التي تساعد على تحديد التغييرات على مستوى جودة الأداء المؤسسي.

تساهم التقارير الإحصائية التي تصدرها الوزارة في:

- مجال التنمية الإدارية والتدريب : لوضع السياسات العامة للموارد البشرية بما في ذلك سياسات توطين الوظائف، وسياسات الابتعاث للجهات الحكومية في ضوء الخطة الوطنية لتوطين الوظائف ومتابعة تنفيذها بعد اعتمادها، وتطوير كفاءة الجهاز الإداري للدولة، وتدريب الموظفين القطريين وإعادة تأهيل الذين يشغلون وظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم الدراسية.
- مجال العمل : تنظيم العلاقة التعاقدية بين صاحب العمل والعامل، ومتابعة تنفيذ أحكام وإجراءات قانون العمل، وتسوية المنازعات العمالية، ووضع سياسات استخدام العمالة الوافدة، وإصدار تراخيص العمل، وإجراء تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية وحماية الأجور، ومتابعة العلاقات العمالية الدولية.
- مجال الشؤون الاجتماعية : تستخدم البيانات الإحصائية لمتابعة وتطوير خدمات الضمان الاجتماعي للمستحقين، واقتراح وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية المتعلقة برعاية الأسرة، وإعداد وتنفيذ البرامج والخدمات ذات العلاقة لكافة فئات الاسرة، ووضع السياسات المتعلقة بالإسكان ومتابعة تنفيذها.
- دعم وتعزيز مساهمات دولة قطر في المحافل الإقليمية والدولية وتعكس اهم إنجازات الدولة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030 :

الهدف 1 : القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

الهدف 2 : تحقيق المساوات بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

الهدف 3 : تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

- تحسين تصنيف دولة قطر في المؤشرات الدولية
- متابعة التزام دولة قطر في المعاهدات والاتفاقيات الدولية:

الاتفاقية رقم 111 بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة عام 1958 بين حكومة دولة قطر ومنظمة العمل الدولية.

الاتفاقية رقم 81 بشأن تفتيش العمل عام 1947 بين حكومة دولة قطر ومنظمة العمل الدولية.

الاتفاقية رقم 105 بشأن إلغاء العمل الجبري عام 1957 بين حكومة دولة قطر ومنظمة العمل الدولية.

الاتفاقية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام عام 1973 بين حكومة دولة قطر ومنظمة العمل الدولية.

الاتفاقية رقم 182 بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها عام 1999 بين حكومة دولة قطر ومنظمة العمل الدولية

اتفاقية رقم 29 المتعلقة بالعمل الجبري عام 1930 بين حكومة دولة قطر ومنظمة العمل الدولية

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، عام 1979.

اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة، عام 2006.

اتفاقية حقوق الطفل عام 1989 البروتكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة عام 2000 - البروتكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية عام 2000.

وختاما، فإن حرص وزارة التنمية الإدارية و العمل و الشؤون الاجتماعية على جودة البيانات والتقارير الإحصائية يعتبر على رأس أولوياتها و التي تركز على تطوير و إدارة نظام معلومات حديث وشفاف يوفر بيانات دقيقة و فاعلة، يساهم في تنفيذ السياسات و الموجهات العامة بالدولة، و ترقية أداء الجهاز الحكومي، وضبط وتطوير أداء سوق العمل، لرؤية قطر الوطنية وضمان رفاهية واستقرار المجتمع تحقيقا 2030، كما يساهم في الإشراف على تنفيذ التشريعات المنظمة لمجالات عمل الوزارة، وتطبيق المعايير الدولية في مجالات التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية و يعزز التعاون مع الجهات الحكومية و الجمعيات المهنية والمنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية العاملة في ذات المجال.